E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1998/90
15 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ٨ من جدول الأعمال
تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء

دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المتابعة المتكاملة والمنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية

موجز مقدم من رئيس المجلس

مقدمة

١ - اتسمت دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه بأهمية تاريخية. إذ لم يسبق في تاريخ المجلس أن اجتمع فيه هذا العدد الكبير من العناصر الفاعلة الرئيسية لإجراء حوار وتبادل للآراء، بشأن الموضوع الذي يستغرق قدرا كبيرا من أعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وقد ساهم رؤساء اللجان الفنية التابعة لأفرقة العمل واللجان الدائمة التابعة للجنة التنسيق الإدارية ورؤساء مجالس إدارة الصناديق والبرامج بالإضافة إلى الرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج ورؤساء اللجان الإقليمية وممثلي المجتمع المدني، ساهم هؤلاء جميعهم بطريقة بناءة وصريحة ومفتوحة في نجاح هذه الدورة. وقد وفرت هذه الدورة ثروة من المواد التي يمكن أن يستفيد منها المجلس وأن يعتمد عليها عندما يجتمع مرة أخرى بشأن هذا الموضوع في دورته الموضوعية في عام ١٩٩٨ في تموز/يوليه. وبالإضافة إلى تقرير الأمين العام، الذي لا يقتصر على كونه شاملا في نطاقه وإنما يتضمن كذلك كثيرا من الأفكار والمقترحات الجديدة، فإن المجلس حاليا في موقف جيد يسمح له بمعالجة موضوع متابعة وتنفيذ المؤتمرات الذي يتسم بأهمية كلية.

٢ - ويعهد ميثاق الأمم المتحدة إلى المجلس بالدور الهام المتمثل في توفير التنسيق بوجه عام وتقديم التوجيه والمراقبة لأجهزته الفرعية بوجه خاص. وما فتئ المجلس، لوقت طويل، يقصر في أداء هذه المهمة الأساسية ولم يبدأ في تأكيد نفسه في الاضطلاع بدوره إلا في السنوات الأخيرة.

٣ - وقد أتاحت الدورة الاستثنائية للمجلس دليلا إضافيا على تزايد فعالية المجلس في الاضطلاع بدوره الرئيسي المتمثل في كفالة أن تكون متابعة المؤتمرات العالمية متكاملة ومنسقة وفعالة على أفضل وجه. وتمضي هذه الدورة قدما في إصلاح الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما على النحو المنصوص عليه في قراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بطريقة لا يستهان بها.

٤ - ويحتل المجلس قمة ترتيب الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما ويضطلع بهذه الصفة بدور حاسم من ناحية تنسيق السياسات العامة ومن ناحية وظيفة منتدى الإدارة. ويعتبر تكامل متابعة المؤتمرات في الوقت نفسه مهمة شاقة تقتضي الوقت وإجراء دراسة متعمقة، ويحتاج المجلس إلى النظر في كيفية تحقيق ذلك بأفضل طريقة ممكنة. وعلاوة على ذلك، فإن المهمة الحالية تتحول حاليا نحو التنفيذ ومراقبة النتائج.

٥ - وقد برز اتساع هذه المهمة وعمقها بوضوح في المداولات ويمكن ملاحظتها في المجالات العامة الستة التالية وهي (أ) المسائل الشاملة للقطاعات؛ (ب) الدور التنسيقي والإداري للمجلس تجاه لجانه الفنية بوجه خاص والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج؛ (ج) التنسيق فيما بين الوكالات؛ (د) المتابعة على الصعيد القطري؛ (هـ) المتابعة على الصعيد الإقليمي؛ (و) المراقبة. وفي إطار كل مجال من هذه المجالات العامة، قدمت مجموعة وافرة من الاقتراحات والمقترحات والتوصيات بالتفصيل، وفيما يلي أدناه بيان بها:

أولا - المسائل الشاملة للقطاعات

- ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وتحسين الظروف المعيشية للناس حيثما كانوا الهدف المهيمن لجهود المجلس لكفالة متابعة المؤتمرات بطريقة متكاملة ومنسقة.

- سيتعين على المجلس، في الدور الذي يضطلع به في مراقبة المتابعة المنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة، تحقيق توازن مناسب بين خصوصية كل من المؤتمرات ومؤتمرات القمة، ولكل منها جمهوره الخاص الشديد الالتزام، ومعالجة المسائل الشاملة للقطاعات.

- ومن المهم تحقيق توازن بين المسائل الشاملة للقطاعات والمسائل القطاعية في متابعة المؤتمرات. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم، في المتابعة المنسقة، ألا تحظى أي مسألة منفردة باهتمام خاص أكثر من سواها. وينبغي تجنب الانتقائية في التزامات التنفيذ.

ألف - الموارد

- يتمتع المجلس، في التركيز على المسائل الشاملة، بميزة خاصة على لجانه الفنية. ويمكن أن يقوم المجلس باستخدام مختلف الغايات والأهداف بوصفها المبدأ التنظيمي الذي يتبعه لمراقبة التقدم المحرز في تنفيذ المؤتمرات.

- ويتسم ربط الغايات والأهداف بمسائل التمويل والمساعدة في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات بأهمية خاصة، ولا سيما في ضوء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية.

- وهناك حاجة إلى قيام المجلس بمعالجة انخفاض الموارد المخصصة لتنفيذ المؤتمرات، بالإضافة إلى الاستخدام الفعال للموارد ونتائج استغلالها، بالاستناد إلى جملة أمور منها التقارير المقدمة من الصناديق والبرامج.

باء - المجتمع المدني

- يتسم اشتراك المجتمع المدني بطريقة فعالة في عملية متابعة المؤتمرات الحكومية الدولية بأهمية أساسية نظرا لأهمية الدور الذي ما فتئ أعضاء المجتمع المدني يضطلعون به في المؤتمرات نفسها فضلا عن متابعتها وتنفيذها ولا سيما على الصعيد القطري. كما ينبغي أن يساهم القطاع الخاص، بقيامه بمطالبة المجتمع المدني بمراعاة المشاغل الاجتماعية بصدد الأنشطة التي يضطلع بها أعضاؤه.

- وينبغي أن يضطلع المجلس بدور رائد في تشجيع تعزيز اشتراك المجتمع المدني في الأعمال والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويمكن أن تقوم الأفرقة التابعة للمجلس بصورة منتظمة بضم أحد ممثلي المجتمع المدني إلى عضويتها واستكشاف الطرق الكفيلة بقيام المنظمات غير الحكومية بلفت انتباه المجلس إلى بعض المسائل.

- كما يمكن النظر في تعزيز "دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية" وتمويلها على نحو ملائم.

ثانيا - الدور التنسيقي والإداري الذي يضطلع به المجلس

- ينبغي أن يقوم المجلس، في إطار مهمته الإدارية، بتقديم المزيد من التوجيه الفعال إلى لجانه الفنية ولا سيما إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج المسؤولة، علاوة على الوكالات المتخصصة وجميع الشركاء الآخرين وذلك من أجل تيسير تنفيذ المؤتمرات على الصعيد القطري.

ألف - اللجان الفنية

- يحتاج المجلس حاجة ملحة إلى الشروع في عملية تكوين الهياكل اللازمة للأعمال التحضيرية للاستعراضات القادمة التي تجري كل خمس سنوات للمؤتمرات وتنسيقها، من خلال إجراء حوار مع مكاتب جميع اللجان الفنية، وكفالة استخدام المعرفة والخبرة المتاحة في المنظومة بأسرها استخداما كاملا في تلك العملية.

- وينبغي تحسين التفاعل الموضوعي فيما بين اللجان والمجلس. وينبغي أن ينظر المجلس في النتائج التي تتوصل إليها اللجان بطريقة متكاملة، والتعرف على النهج المتضاربة في تقديم التوجيه. كما ينبغي أن يستفيد من النتائج الموضوعية التي تتوصل إليها اللجان التابعة له في عملها.

- وما فتئت تحدث تطورات جديدة منذ انعقاد المؤتمرات: من المفيد أن يكون للجان الفنية بند على جدول أعمالها يتعلق بالقضايا الناشئة.

- ولا تزال اللجان تقوم باستمرار بتحسين أساليب عملها، إلا أنه لا يزال هناك مجال لتحقيق مزيد من التقدم، ولا سيما بإعادة تركيز المناقشات العامة وتوسيع نطاق التفاعل مع المجتمع المدني والخبراء.

- وبإمكان المجلس، لكفالة تعزيز متابعة النتائج التي تتوصل إليها اللجان، أن يقدم تقريرا كل عام عن النتائج الرئيسية التي تتوصل إليها اللجان الفنية فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات لإحالتها إلى الصناديق والبرامج والوكالات ونشرها على نطاق أوسع.

- وينبغي للمجلس أن يتوصل إلى الطرق الكفيلة بإتاحة النتائج التي تتوصل إليها اللجان الفنية في وقت مبكر، بحيث يمكن استخدامها في المنتديات الأخرى. وينبغي أن تقوم الأمانة العامة بتوضيح المركز القانوني لهذه النتائج قبل أن يقرها المجلس.

- وينبغي أن تساهم الأمانة العامة بشكل فعال في كفالة تنسيق اللجان الفنية. ويشمل ذلك تعميم الوثائق والنتائج وتقديم مساعدة أكثر فعالية في مجال التنسيق.

باء - مكاتب اللجان الفنية

- لا تكفي إحالة النتائج والتقارير لكفالة التنسيق. وينبغي أن تقوم اللجان ومكاتبها بتطوير ثقافة تتمثل في استخدام النتائج التي تتوصل إليها اللجان الفنية الأخرى في عملها. ومن الجوهري وجود تفاعل شخصي فيما بين أعضاء المكتب، بما في ذلك دعوة رئيس إحدى اللجان الفنية لحضور دورة لجنة أخرى.

- ومن الجوهري تعزيز التفاعل بين مكتب المجلس ومكاتب اللجان الفنية. ويمكن أن يجتمع مكتب المجلس مع رؤساء اللجان الفنية في كانون الثاني/يناير أو في أيار/مايو، لتنسيق أعمال الدورات المقبلة وأعمالها التحضيرية.

- وتتسم الاجتماعات التي تعقد بين مكاتب اللجان الفنية القادمة والسابقة بالأهمية لمواصلة العمل. ومن أجل تحسين الإعداد للدورات، يمكن أن ينظر المزيد من اللجان الفنية في انتخاب مكاتبها في نهاية دورتها.

- وينبغي لمكاتب اللجان الفنية أن تبقي جميع الدول الأعضاء على علم كامل بالأعمال التحضيرية للدورات. ومن شأن التكوين المختلط للمكاتب، المتوازن بين خبراء رأس المال وأعضاء البعثات الدائمة أن يساعد على الحفاظ على خبرة اللجان وإتاحة مزيد من التفاعل مع المكاتب الأخرى في الوقت نفسه.

جيم - المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج

- لا يزال الربط بين الجزأين المعياري والتنفيذي من أعمال منظومة الأمم المتحدة من التحديات الرئيسية بالنسبة لتنفيذ المؤتمرات. وينبغي أن يصبح التوجيه الذي يقدمه المجلس أكثر تركيزا وصلة بالأنشطة التي تضطلع بها الصناديق والبرامج، ولا سيما في سياق استعراض السياسة العامة الذي يجري كل ثلاث سنوات والنتائج المتفق عليها بشأن متابعة المؤتمرات. ويمكن أن يؤدي تعزيز التفاعل مع المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومع الأفرقة القطرية إلى المساعدة في هذا الصدد.

- وينبغي زيادة توضيح الأدوار التوجيهية التي يضطلع بها كل من المجلس والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج. ويمكن أن يكون المجلس بمثابة المنتدى لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن المواضيع الإنمائية العامة والشاملة، وأن يقدم التوجيه إلى المجالس التنفيذية بشأن متابعة المؤتمرات العالمية. كما ينبغي للمجلس أن يتولى معالجة مسائل السياسة العامة الشاملة المتصلة بالأنشطة التنفيذية بالإضافة إلى الموارد.

- وينبغي أن تركز المجالس التنفيذية على مسألتي الإدارة والتمويل، مع التركيز بصورة رئيسية على التنسيق من القمة إلى القاعدة، فتؤدي بذلك دورا في الإسهام في تنفيذ نتائج المؤتمرات على الصعيد القطري.

- وينبغي أن تتسم التقارير التي تقدمها المجالس التنفيذية إلى المجلس بطابع تحليلي أكبر وذلك حتى يتسنى للمجلس القيام بدوره التنسيقي. وينبغي تخفيف التركيز في هذه التقارير على العملية بإتاحة حيز أكبر للتحليل الوقائعي.

- وينبغي أن تقوم المجالس التنفيذية بدعوة المجلس إلى تزويدها بتوصيات بشأن السبل الكفيلة بتحسين التفاعل مع المجلس.

ثالثا - التنسيق فيما بين الوكالات

- يتسم الدور التنسيقي الذي يضطلع به المجلس والقيادة الفعالة التي تتولاها لجنة التنسيق الإدارية بأهمية قصوى للتنسيق فيما بين الوكالات نظرا لأن المؤتمرات قد وفرت الأساس البرنامجي لهذا التنسيق من حيث الاشتراك في العمل والتحليل والتنفيذ.

- وغالبا ما تقتضي متابعة المؤتمرات العالمية التعاون أو البرمجة المشتركة، إلا أن آليات تمويل هذه المبادرات ليست متاحة دوما. وعليه، ينبغي للمجلس أن يشجع تعبئة الموارد اللازمة لأغراض التنسيق والأنشطة المشتركة. وقد تمس الحاجة إلى اتخاذ ترتيبات لأغراض خاصة وإلى عقد موائد مستديرة لتمويل برامج أو مواضيع محددة.

ألف - أفرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية

- لا تزال أفرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية أفرقة هامة بوجه خاص لقيامها بترجمة أهداف المؤتمرات على الصعيد الميداني، وينبغي نشر نتائجها بطريقة أوفى.

- ويحتاج نظام المنسقين المقيمين إلى الاستفادة من نتاج أفرقة العمل، لا سيما ما يتعلق بإعداد أطر عمل البرمجة، وتوزيعها على الحكومات والشركاء الآخرين. ومن المهم أيضا أن تستفيد منها اللجان الإقليمية. ومن المهم تكييف التغذية المرتدة بشأن الاستفادة من هذا النتاج في حالات قطرية محددة أو استكمالها أو الإضافة إليها.

- ويعتبر توجيه المجلس ضروريا من أجل ضمان وضع ترتيبات الخلافة الفعالة لأفرقة العمل في مكانها الصحيح. وتتولى الأجهزة الدائمة التابعة للجنة التنسيق الإدارية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية على نحو خاص، المهام من أفرقة العمل هذه وتضطلع بتنفيذ النتائج التي توصلت إليها.

- وينبغي أن تشمل متابعة عمل أفرقة العمل استخدام شبكات المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتستفيد هذه الشبكات من مديري المهام، وتوفر التنسيق بين المقر والبلدان وتستخدم تكنولوجيا المعلومات وتوفر الاتصال مع لجنة التنسيق الإدارية.

باء - اللجان الدائمة التابعة للجنة التنسيق الإدارية

- يتعين على اللجان الدائمة التابعة للجنة التنسيق الإدارية متابعة جهودها وتعزيز تلك الجهود من أجل دعم وضع السياسة العامة استنادا إلى نتائج المؤتمرات ووضع دليل للموظفين على المستوى القطري. كما يتعين عليها أن تبذل مزيدا من الجهود لمعالجة مسألة تعبئة الموارد.

- وإن التفاعل المنتظم بين كل من اللجان المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، والمعنية بالتنمية المستدامة واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية هو تفاعل هام. ويعتبر على العموم أن تعزيز مراعاة منظور الجنس على نطاق المنظومة لا يزال بندا لم ينته التنسيق بشأنه.

- وينبغي تعزيز الاتصال والتفاعل بين اللجنتين التنفيذيتين (اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، و (فريق الأمم المتحدة الإنمائي)، وبينهما وبين الهيئات الدائمة التابعة للجنة التنسيق الإدارية، لا سيما اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بهدف ربط النظام الأوسع نطاقا بعمل اللجان التنفيذية.

جيم - لجنة التنسيق الإدارية والمجلس

- يتطلب التفاعل بين المجلس ولجنة التنسيق الإدارية إدخال مزيد من التحسين، وينبغي أن تتسم أنشطة اللجنة بمزيد من الشفافية وينبغي أن يكون هناك تفاعل مكثف أكثر بين لجنة التنسيق الإدارية مع أجهزتها الفرعية والمجلس. ويمكن وضع ترتيبات منتظمة لتيسير عملية التفاعل بين الأمانة العامة والدول الأعضاء بشأن أنشطة لجنة التنسيق الإدارية.

دال - الوكالات المتخصصة

- يحتاج المجلس إلى تعزيز تفاعله مع الوكالات المتخصصة، ودعم مشاركتها في دورات المجلس. وباعتبار أن للوكالات هياكلها الإدارية وولاياتها الخاصة بها، يتعين على المجلس كذلك أن يعزز تفاعله مع مجالس إدارة الوكالات المتخصصة.

- ويعتبر إنشاء علاقات مؤسسية بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وبينها وبين المجلس مسألة ذات أهمية.

رابعا - المتابعة على المستوى القطري

- يعتبر التنفيذ على مستوى الميدان في نهاية المطاف مسألة ذات أهمية قصوى. وتقوم الحكومات الوطنية بدور رئيسي في تنفيذ نتائج المؤتمرات على الصعيد القطري، بينما تقوم منظومة الأمم المتحدة بدور هام بوصفها جهة ميسرة. وإضافة إلى نقص الموارد المالية، لا يزال تنسيق متابعة المؤتمرات على الصعيد الوطني يمثل مشكلة في كثير من البلدان. وتعتبر إتاحة القدرات الوطنية مسألة هامة لمتابعة المؤتمرات العالمية على الصعيد الميداني. وينبغي تشجيع تقديم مبادرات لبناء القدرات.

- ويمكن إلقاء الضوء على مدى النجاح الذي تحقق في عملية التنفيذ على الصعيد الوطني، وذلك من خلال تقديم الأمانة العامة تقارير عن مختلف التجارب الوطنية المتعلقة بالتقدم المحرز في متابعة المؤتمرات إلى المجلس للنظر فيها.

- ويقوم المنسقون المقيمون بدور هام في إدماج الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة لدعم التنفيذ الوطني لنتائج المؤتمرات، وينبغي أن تشكل متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة جزءا من ولايتها. ويتعين على نظام المنسقين المقيمين تشجيع إجراء حوار موسع وتعزيز دعم مشاركة مجموعة واسعة من الأطراف في عملية متابعة المؤتمرات العالمية، بما فيها الحكومات، والمجتمع المدني وغيرها من الجهات المانحة. وربما تنجز عملية تحليل مشترك مع الحكومة عن الحالة التي وصل إليها البلد بشأن متابعة المؤتمرات كما يتعين أن يقوم نظام المنسقين المقيمين بدور لتشجيع المبادرات التي تهدف إلى بناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ نتائج المؤتمرات.

- وتم تأكيد دور إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في متابعة المؤتمرات العالمية. وينبغي تعزيز مشاركة الوكالات المتخصصة في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ضمن نظام المنسقين المقيمين وذلك بهدف ضمان تحقيق تنسيق أفضل على المستوى القطري.

- وتعتبر نواتج أفرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية وتوجيهاتها الموحدة بمثابة أدوات مفيدة في عملية دعم الجهود التي بذلتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتنفيذ نتائج المؤتمرات. ومن الضروري ترجمة التوجيهات الخاصة بمراعاة نوع الجنس إلى مبادئ توجيهية عملية يسترشد بها الموظفون في الميدان.

- وينبغي استخدام التقارير السنوية للمنسقين المقيمين بوصفها أداة للرقابة ونشر أمثلة عن أفضل الممارسات، مع مراعاة أن تعكس هذه التقارير مختلف الخبرات القطرية.

- وينبغي تشجيع تدريب الأفرقة القطرية على عملية متابعة المؤتمرات العالمية من خلال الاستفادة على نطاق أوسع من كلية موظفي الأمم المتحدة.

- كما يمكن أن تؤدي متابعة تحديد مواضيع المؤتمرات الشاملة والمؤشرات المماثلة إلى أن تساعد أيضا على اتخاذ الإجراءات الوطنية. وسيكون من المفيد إصدار تقرير يسلط الضوء على الالتزامات الرئيسية للمؤتمرات وكذلك على عدد قليل من أفضل الممارسات المتعلقة بالتنفيذ. كما يمكن وضع كتيبات وطنية للتنفيذ الوطني للخطط العالمية.

- ومن الضرورية تقديم مزيد من الدعم للشراكة والتعاون القائمين بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أثناء متابعة المؤتمرات على الصعيد القطري، وخلال عملية التشاور الوثيقة مع الحكومة ومع الجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وينبغي تقديم مزيد من التشجيع لمشاركة البنك الدولي التي تقررت مؤخرا في عمليتين تابعتين لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيث ينظر في العلاقة بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات المساعدة القطرية.

- ومن الضروري النظر في تنفيذ نتائج المؤتمرات في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. ويمكن للمجلس أن يوجه اهتماما خاصا لعملية التنفيذ في البلدان لدى انتقالها من حالة الأزمة إلى إعادة التأهيل والتنمية في الأجل الطويل.

خامسا - المتابعة على الصعيد الإقليمي

- تتطلب الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لمتابعة نتائج المؤتمرات تحقيق مزيد من التوسيع والتحسين باعتبار أن معظم الاهتمام قد وجه إلى المنظورين العالمي والقطري.

- ويقوم المجلس بدور لتشجيع متابعة اللجان الإقليمية وضمان استفادة اللجان الإقليمية من عمل اللجان الفنية ومعالجة نتائج المؤتمرات كافة.

- ومن الضروري وجود آليات لتعريف المجلس بنتائج المداولات على نحو أفضل. ويمكن، في هذا الصدد، أن يخاطب رئيس مجموعة اللجان الإقليمية المجلس سنويا.

- وينبغي تنفيذ أنشطة اللجان الإقليمية ضمن إطار متابعة المؤتمرات على أساس أكثر انتظاما. ويحتاج تفاعل اللجان الإقليمية مع أطراف أخرى في منظومة الأمم المتحدة إلى توضيح، لا سيما فيما يتعلق بالصناديق والبرامج.

سادسا - الرقابة

- هناك حاجة ملحة لكي يضع النظام المتعدد الأطراف مجموعة مترابطة من المؤشرات الأساسية، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة والبلدان على جمع الإحصاءات وتحليلها، وذلك بغية إجراء رقابة فعالة بشأن التقدم المحرز في مجال تنفيذ نتائج المؤتمرات على الصعيد القطري، وجرى حث كل من الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية على وضع مؤشرات مشتركة وتطبيقها إلى أبعد حد ممكن.

- ويمكن للمجلس أن يستعرض، ربما في اجتماع قادم لجزئه التنسيقي، العمل الجاري في مجال الإحصاءات والمؤشرات، بغية ضمان الترابط وتشجيع حدوث مزيد من التقدم في مجال المؤشرات الاجتماعية بوجه خاص.

الاستنتاجات

- في الختام، يبدو أنه يتعين مواجهة عدد من التحديات ليس بغرض تحقيق متابعة فعالة للمؤتمرات العالمية فحسب، بل لمتابعة تنفيذ نتائجها كذلك، وبوجه خاص، على الصعيد القطري. ويمكن تحديد خمسة تحديات هي:

(أ) ضمان التوحيد الأفقي؛

(ب) توفير التمويل لخطط عمل المؤتمر فضلا عن جهود المتابعة الأفقية الشاملة؛

(ج) الحاجة إلى معالجة عدم كفاية البيانات الإحصائية ذات الصلة؛

(د) الحاجة إلى تحقيق مشاركة أكبر في المجتمع المدني؛

(هـ) مراعاة نوع الجنس في إدماج مواضيع حقوق الإنسان بوصفها من المواضيع الشاملة في عملية المتابعة.

- - - - -